

## تحرك عاجل

ناشطة صحراوية تتعرض للاعتصاب على أيدي القوات المغربية

اقتحمت قوات الأمن المغربية، في 15 نونبر/تشرين الثاني 2021، منزل سلطانة خية، الناشطة الصحراوية والمدافعة عن حق شعب الصحراء في تقرير مصيره؛ واعتسبوها واعتدوا جنسياً على شقيقتيها ووالدتها البالغة من العمر 80 عاماً. ولنست هذه المرة الأولى التي ترتكب فيها قوات الأمن المغربية أعمال تعذيب وغيرها من سوء المعاملة بحق سلطانة خية وأسرتها، والذين لا يزالون تحت الإقامة الجبرية الفعلية منذ نونبر/تشرين الثاني 2020.

بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس حكومة المملكة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، تواركة

الرباط، المغرب

فاكس: +212537771010

تويتر: @ChefGov\_ma

معالي رئيس الحكومة

تحية طيبة وبعد...

في الساعة الخامسة والنصف من فجر يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، اقتحم العشرات من عناصر قوات الأمن المغربية بملابس مدنية منزل الناشطة الصحراوية، سلطانة خية، حيث تخضع للإقامة الجبرية الفعلية هي وشقيقتها والدتها؛ وتعرضت سلطانة للاغتصاب، وتحرّشت قوات الأمن بشقيقتها والدتها جنسياً. وفتشوا أيضًا المنزل، بعد أن تسللوا إليه عبر السطح، وحطموا أبوابه وغرفه، وألقوا أغراضهن على الأرض، وسكبوا مواد سامة حول المنزل. ولم تُطلع السلطات سلطانة خية حتى الآن على مذكرة باحتجازها قيد الإقامة الجبرية أو أوضحت أي مسوغ لذلك.

وفقاً لشهادات سلطانة وشقيقتها واعرة خية لمنظمة العفو الدولية، طرح أربعة من عناصر الأمن سلطانة أرضاً، وشلّوا حركتها؛ ووضع أحدهم يده على فمها لكتمه، بينما وضع آخر كاحله على خصرها، قبل تمزيق الجزء السفلي من زيها التقليدي، واغتصابها بإدخال أصابعه الأربع إلى مهبلها لحوالي 20 دقيقة. واعتدى رجال الأمن أيضًا على والدتها وشقيقتها جنسياً، ولمسوهن بطريقة غير لائقة؛ فوفقاً لما قالته واعرة خية، وضعوا أيديهم داخل سروالها ولمسوا صدرها.

وأفادت سلطانة خية لمنظمة العفو الدولية بأنها أصبت بجروح من جراء الاغتصاب؛ ولم تذهب إلى طبيب، إذ ثمنَع من مغادرة المنزل أو استقبال أي زائرين، بسبب وضعها تحت الإقامة الجبرية هي وأسرتها. وقد اعتدت قوات الأمن مراراً وتكراراً على سلطانة خية وأفراد أسرتها وزائرتها، منذ بداية فترة الإقامة الجبرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

ونحثكم على أن تضعوا حدًا على الغور للاعتداءات الوحشية التي تتعرّض لها سلطانة خية وأسرتها، وأن تُجرروا تحقيقاً عاجلاً ووافياً ومستقلاً ومحايداً يتسم بالشفافية والفعالية بشأن استخدام قوات الأمن للقوة المُسيئة واعتداءاتهم عليها وعلى أسرتها، وذلك يشمل ما ورد عن واقعة الاغتصاب والاعتداءات الجنسية؛ ونحثكم على أن تعاملوا على تقديم كل من يُثبت به بمسؤوليته عن ارتكاب تلك الأعمال إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات منصفة. ونحثكم أيضًا على أن تضمنوا إتاحة المجال أمام سلطانة خية وأسرتها للجوء إلى القضاء وسبيل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك التعويض الكافي والضمان بعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضن لها. وإضافة إلى ذلك، نحثكم على أن تنهوا فوراً الإقامة الجبرية التعسفية لسلطانة خية وأسرتها، وأن تحترموا حقهن في حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

تترأس سلطانة خية منظمة تُدعى "الرابطة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الثروات الطبيعية"، وهي معروفة بنشاطها العلني في الدفاع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير؛ وهي عضو أيضًا بـ"الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي".

ويأتي احتجازها هي وأسرتها بهذه الصورة غير القانونية، في إطار حملة قمعية تشنها السلطات المغربية، على نطاق أوسع، على النشطاء الصحراويين، ومنتقدي السلطات في الصحراء الغربية؛ وقد صعدت حملتها بعد اشتباكات نشب بين المغرب وجبهة البوليساريو في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وكان عدد متزايد من النشطاء الصحراويين يتعرضون لاعتداءات موجهة ضدهم على أيدي قوات الأمن في العام الأخير، بعيدًا عن أنظار وسائل الإعلام الدولية.

ولم يكن هذا الاعتداء الأخير من جانب قوات الأمن المغربية بحق سلطانة خية محض واقعة منفصلة؛ ففي 10 مايو/أيار 2021، داهمت قوات الأمن منزلها، وكبدلت ذراعي شقيقتها وساقيها، وسرقت مقتنيات ثمينة، من بينها هاتف سلطانة وحاسوبها؛ وجاء ذلك بعد إطلاقها حملة باسم "#علمي\_فوق\_منزلي".

واعتقلت قوات الأمن أيضًا ثلاثة نشطاء ذهبوا إلى المنزل لمؤازرة سلطانة خية وأسرتها، وعرضتهم للتعذيب. وبعد مرور يومين، في 12 مايو/أيار 2021، اقتحم عشرات المللثمين من قوات الأمن منزلها، واعتدوا عليها، وحاولوا اغتصابها، واغتصبوا شقيقتها. وزعمت قوات الأمن قبل ذلك عداد الكهرباء عنوةً، ما قطع الكهرباء عن سلطانة وأسرتها.

ومنذ بداية فترة الإقامة الجبرية، لم تُطلع السلطات سلطانة خية على مذكرة أو أمر من محكمة بهذا الإجراء، ولم تبلغها بسبب ذلك. وأخبرها قائد قوات الأمن في بوجدور شفهياً فقط بأنها ممنوعة من مغادرة منزلها.

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُعد الإقامة الجبرية ضرباً من ضروب الاحتجاز، وتتطابق ضمانات معينة كي تعتبر قانونية. ووفقاً للتعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة 9 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، لا ينبغي أن تتخذ التدابير السالبة للحرية، بما في ذلك وضع الأفراد تحت الإقامة الجبرية، طابعاً تعسفياً؛ ويجب أن تُنفذ مع مراعاة

سيادة القانون، وتُتيح جدياً، وعلى الفور، المجال أمام المراجعة القضائية للاحتجاز. ويُعد الحرمان من الحرية، بما في ذلك التدابير كالإقامة الجبرية، إجراءً تعسفيّاً، حينما يُتحذّز على خلفية ممارسة حقوق الإنسان، التي تشمل الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي.

وتشكل الصحراء الغربية قضية نزع إقليمي بين المغرب، الذي ضم الإقليم إليه في 1975، ويزعم سيادته عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم، وشكلت حكومة معلنة ذاتياً في المنفى بمخيمات اللاجئين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ودعت تسوية الأمم المتحدة في 1991، والتي أنهت الاقتتال بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى إجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية لاختيار إما الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه، إلا أن الاستفتاء لم يُجر حتى الآن.

وازدادت صعوبة وصول المراقبين الخارجيين إلى الصحراء الغربية في الأعوام الأخيرة، مع تدهور أوضاع حقوق الإنسان. ففي 2020، منعت السلطات المغربية على الأقل تسعة محامين ونشطاء وسياسيين وصحفيين من الدخول إلى الصحراء الغربية. وقد تجاهل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعوات منظمة العفو الدولية وغيرها إلى إضافة عنصر خاص بحقوق الإنسان إلى مهام "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية" (بعثة المينورسو)، والذي سُيتيح المجال أمام رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية - اللغة الفرنسية - اللغة الإنكليزية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 يناير/كانون الثاني 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلطانة خية (صيغ المؤثر)**

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/4198/2021/ar/>